مقدمة

إن حرية الصحافة من أهم العوامل التي تساهم في تحقيق تقدم المجتمعات ، فالمناقشة الحرة التي تديرها الصحافة المتعددة والمتنوعة وتنقلها إلى الجماهير تساهم في توحيد المجتمعات وتماسكها حول أهداف قومية ، هذا بالإضافة إلى أن الصحافة هي أهم الأدوات التي تحقق حق الجماهير في المعرفة ، ومن ثمّ تساهم في زيادة وعي الجماهير وقدرتها على الاختيار الحر للمشروع السياسي والفكري التي تصيغ على أساسه مستقبلها وتحدد مصيرها

ومن ناحية ثانية فإن تطور الصحافة وازدهارها يرتبط بمدى الحرية التي تتمتع بها الصحافة ، ففي ظل الحرية تطور الصحافة قدراتها على تقديم الرسائل الإعلامية للقراء ، والبحث عن المعلومات وصياغتها وإخراجها .

لذلك كان من الضروري تقديم دراسات علمية تتناول قضية حرية الصحافة ... فهذه الدراسات تفتح الآفاق أمام حل الكثير من الإشكاليات التحريرية والمهنية والتكنولوجية ، هذا بالإضافة إلى أن هذه الدراسات تشكل أساساً يمكن أن تقوم عليه فلسفة إعلامية جديدة تحقق التوازن في العلاقة بين الإعلام والجمهور ، وتحرر الإعلام من التبعية للسلطة أو لرأس المال أو النظام الإعلامي الدولي .

وهذه الدراسة تتناول بالتحليل خمس تجارب صحفية مرت بها مصر ، حيث إن دراسة هذه التجارب الخمس تصلح كمقياس للحكم على كل التجارب الصحفية التي عرفتها الدول النامية .

وقد تم دراسة هذه التجارب الخمس في تمهيد وخمسة أبواب على النحو التالي :

الباب الأول

حرية الصحافة في مصر

١٩٤٥ - ١٩٥٢

ويضم هذا الباب ثلاثة فصول على النحو التالي :

الفصل الأول : الأساس الدستوري والقانوني لحرية الصحافة في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢

الفصل الثاني : العلاقة بين الصحافة والسلطة في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢

الفصل الثالث : حرية الصحافة وتطور الصحافة المصرية ١٩٤٥ - ١٩٥٢

الباب الثاني

حرية الصحافة في مصر

١٩٥٢ - ١٩٦٠

ويضم هذا الباب ثلاثة فصول على النحو التالي :

الفصل الرابع : الأساس الدستوري والقانوني لحرية الصحافة في مصر ١٩٥٢ - ١٩٦٠

الفصل الخامس : العلاقة بين الصحافة والسلطة في مصر ١٩٥٢ - ١٩٦٠

الفصل السادس : حرية الصحافة وتطور الصحافة المصرية في الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٠

الباب الثالث

حرية الصحافة في مصر

١٩٦٠ - ١٩٧١

الفصل السابع : الأساس الدستوري والقانوني لحرية الصحافة في مصر ١٩٦٠ - ١٩٧١

الفصل الثامن : العلاقة بين الصحافة والسلطة في مصر
١٩٦٠ - ١٩٧١
الفصل التاسع : حرية الصحافة وتطور الصحافة المصرية
١٩٦٠ - ١٩٧١

الباب الرابع
حرية الصحافة في مصر
١٩٧١ - ١٩٨١

الفصل العاشر : الأساس الدستوري والقانوني لحرية الصحافة في مصر
١٩٧١ - ١٩٨١
الفصل الحادي عشر : العلاقة بين الصحافة والسلطة في مصر
١٩٧١ - ١٩٨١
الفصل الثاني عشر : حرية الصحافة وتطور الصحافة المصرية
١٩٧١ - ١٩٨١

الباب الخامس
حرية الصحافة في مصر
١٩٨١ - ١٩٨٥

الفصل الثالث عشر : الأساس الدستوري والقانوني لحرية الصحافة في مصر
١٩٨١ - ١٩٨٥
الفصل الرابع عشر : المجلس الأعلى للصحافة
الفصل الخامس عشر : العلاقة بين الصحافة والسلطة في مصر
١٩٨١ - ١٩٨٥
الفصل السادس عشر : حرية الصحافة وتطور الصحافة المصرية
١٩٨١ - ١٩٨٥

الخاتمة

وتتضمن النتائج النهائية للدراسة ، وتوصياتها .

وبعد ، فإن هذا الكتاب هو ثمرة لخمس سنوات من المعاناة حاولت فيه أن أقدم دراسة تحليلية نقدية للتجارب التي مرت بها الصحافة المصرية . وإذا كان من الضروري أن يقوم النضال من أجل حرية الصحافة خلال السنوات القادمة على أسس علمية ، وأن ينطلق هذا النضال من فهم ووعي كامل بالمشاكل المختلفة التي تحيط بقضية حرية الصحافة ، فإنني أقدم هذا الكتاب أملاً في أن يكون ركيزة علمية للنضال المتواصل من أجل حرية الصحافة، وأقدمه أيضاً إلى وطني الحبيب مصر التي أطمح أن تكون القاعدة التي ينطلق منها مفهوم جديد ومستقل لحرية الصحافة ، يحرر الصحافة المصرية من التبعية للنظام الإعلامي الدولي ومن التبعية للسلطة أيضاً ليعيدها أداة في يد شعب مصر لتحقيق أحلامه المشروعة في الحرية والعدل والاستقلال الكامل والتنمية الشاملة .

وأخيراً فإنني أحمد الله حمد الشاكرين الذي اختار لي طريق الجهاد لتحرير الإنسان من العبودية لغير الله ، فله الحمد والشكر حتى يرضى .

وأذكر أيضاً أن أستاذي الدكتور خليل صابات كان نبيلاً وكريماً في إشرافه على هذا البحث ، وهو مثال رائع للأستاذ الجامعي الذي يحترم حق تلميذه في التمسك بآرائه حتى إن اختلفت مع آراء الأستاذ ... وكان صبوراً وهو يرى حماس تلميذه يتعارض في أحيان كثيرة مع حكمة الأستاذ ... وفوق كل ذلك كان الدكتور خليل صابات إنساناً بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان حلوة نفتقدها كثيراً في هذا الزمن .... كان صاحب قلب كبير ... وكان دائماً عادلاً وعاشقاً للحرية .... تحية لأستاذي ... وأدعو الله أن يجزيه عني خير الجزاء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

د . سليمان صالح

تمهيد

الديموقراطية وحرية الصحافة

دراسة فى المفهوم

الديموقراطية ليست غاية في حد ذاتها ، لكنها الأداة التي يمكن من خلالها بناء مؤسسات المجتمع على أساس من الشرعية التي تتمثل في الرضاء الشعبي العام .

والديموقراطية هي نقيض الطغيان والطاغوت والاستبداد ، فالديموقراطية تعني حق المجموع في الحكم والإدارة ، بينما الطغيان يعني فردية الحكم والإدارة بإرادة منفردة لملك أو رئيس ، والطغيان والطاغوت دائماً وطوال التاريخ الإنساني هو العامل الأساسى في انتشار الظلم والظلام ، بينما الديموقراطية هي الأداة التي يمكن بواسطتها التقليل من الظلم السياسي والاجتماعي .

ولذلك فإن رفض الطغيان والاستبداد هو بداية الطريق لتحقيق العدالة والمساواة ، وصدق الله العظيم إذ يقول : ﴿ **الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون** ﴾ [سورة البقرة : ٢٥٧] .

فالطواغيت البشرية التي تستبد بالشعوب وتقيد حريتها وتقهرها تخرج هذه الشعوب من النور إلى الظلمات .

والديموقراطية هي المصطلح الغربي الذي استخدم بشكل شائع في الدلالة على نظام للحكم يستمد شرعيته من الرضاء الشعبي العام ، ويتولى حكامه السلطة من خلال الإرادة الشعبية ، والاختيار الحر للجماهير عن طريق الانتخابات الحرة ، وأن تكون الشعوب قادرة دائماً على المشاركة الفعالة في العملية السياسية .

لكن شيوع المصطلح الغربي « الديموقراطية » لا يعني أن هذا النظام إبداع غربي ، فالسعي الإنساني لتقييد الطغيان والاستبداد لم يتوقف ، وقد وجدت صورة أولية في اليونان لقيام الشعب بحكم نفسه بشكل مباشر ، وعرفت هذه التجربة « بالديموقراطية الأثينية المباشرة » .

وجاء الإسلام ليقدم للبشرية نظاماً متميزاً يقوم على رفض الطغيان والاستبداد ، فالطواغيت أولياء الذين كفروا بينما الله العادل هو ولي الذين آمنوا ، وبالتالي فإن على المؤمنين مقاومة الطغيان والطواغيت ، والمؤمنون أمرهم شورى بينهم ، فتلك من أهم خصائصهم ، ويأمر الله رسوله بأن يشاور أمته في الأمر .

لكن من الصعب القول أن الشورى الإسلامية تعني الديموقراطية ، فالشورى نظام إسلامي متميز يفوق الأنظمة الديموقراطية المعروفة في العالم المعاصر ضماناً للحريات الإنسانية وصيانة لها ، وحرصاً على الكرامة الإنسانية ، فالنظام الإسلامي ينطلق من أن الله الواحد الأحد قد كرم بني آدم ، وأن الإنسان هو خليفة لله على الأرض ، وبالتالي فإنه لابد أن تصان حرمة جسده وبيته وأهله وعرضه وعقله وماله ورأيه ، وهو بالضرورة عنصر فعال في إعمار الأرض وبناء المجتمعات ، وهو لا يمكنه حتى إن أراد أن يتخلى عن حريته التي وهبها الله له ، والحرية في الإسلام هي حرية إيجابية يصبح فيها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وظيفة لكل مسلم عليه أن يؤديها عبادة لله ، وتقرباً له ، ولكن تلك قصة أخرى ، وقضية سنعالجها في دراسة أخرى إن شاء الله .

والمجتمع الديمقراطي لابد أن تتوافر فيه العناصر التالية :

١ ـ اختيار الشعب لحكومته عبر الانتخابات الحرة ، وأن تتوفر للشعب حرية الاختيار بين مرشحين متنافسين عن طريق الاقتراع السري .

٢ ـ إن مصدر شرعية الحاكم والحكومة في النظام الديمقراطي هو الرضاء الشعبي العام، والشعب له الحق في مراقبة الحكام من خلال نوابه في البرلمان ومؤسساته المختلفة ، وتكون الحكومة مسئولة أمام الشعب .

٣ ـ للشعب الحق في تغيير الحكام والسياسات والبرامج بالأسلوب السلمي ، وصياغة مستقبله وتقرير مصيره من خلال اختيار واحد من البرامج التي تطرحها الأحزاب والاتجاهات السياسية المختلفة على الشعب ، ومن خلال الانتخابات يختار الشعب الحزب الذي يرى أن البرنامج الذي يقدمه هو أفضل البرامج ، وأنه يمكنه أن يحقق الأهداف العليا لهذا الشعب .

٤ ـ حرية تشكيل الأحزاب السياسية بدون قيود ، أو تمييز أو استثناءات ، وحق هذه الأحزاب مهما كانت اتجاهاتها السياسية والفكرية في العمل العام والاتصال بالجماهير والدعوة لبرامجها وإقناع الجماهير بهذه البرامج .

٥ ـ حق الجماعات السياسية والفكرية ، والأقليات في العمل السياسي العام والاتصال بالجماهير بدون أيه قيود .

٦ ـ المساواة بين المواطنين والأحزاب والجماعات السياسية المختلفة ، ولا ينبغي أن يحصل حزب أو اتجاه سياسي على امتيازات خاصة ، أو يمنع حزب أو اتجاه سياسي من العمل العام .

٧ ـ مساهمة الجماهير في الشئون السياسية بالمناقشة الحرة للقضايا والمشكلات العامة ، والاختيار الحر للسياسات والبرامج والأحزاب والنواب والحكومات التي تقوم بإدارة المجتمع .

٨ ـ حرية المواطنين في العمل العام بالانضمام إلى الأحزاب السياسية أو الجمعيات بدون قيود ، ومن ثم فلابد أن يصون الدستور والقانون ويحمي الحريات العامة والخاصة ، مثل حرية الاجتماع ، وحرية الفكر وحرية الرأي ، فهذه الحريات ضرورية لتحقيق المشاركة الفعالة للمواطنين في الحكم وإدارة المجتمع ، كما أن هذه الحريات متضامنة ومتكاملة ، وتعرض أي منها للانتهاك يعني انتهاك جميع الحريات ، فحرية التفكير تحتاج إلى حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الاجتماع لتخرج نتائج الفكر إلى الناس ، وحرية الصحافة ضرورة أساسية لتحقيق هذه الحريات جميعاً فهي أداة التعبير عن الرأي والفكر والعقيدة ، وبدونها يظل الفكر محصوراً في إطار العقل الإنساني ، أو يخرج إلى حيز محدود من الأشخاص ، وكذلك الرأي لا يمكن أن يكتسب شيوعاً وانتشاراً إلا بواسطة حرية الصحافة.

وحرية الصحافة هي أداة الأحزاب والجماعات السياسية المختلفة للوصول إلى الجماهير ببرامجها وأفكارها وآرائها ، والحصول على تأييد الجماهير لهذه البرامج أو الآراء ، كما أنها أداة الجماهير في مراقبة أداء الحكومات وأجهزتها لوظائفها وضمان عدم إساءة استخدام السلطة .

ولكن ما هي حرية الصحافة ؟ ما هى العناصر التي يمكن إذا ما توفرت أن توصف صحافة بلد معين بأنها حرة ؟ لاشك أنه لم يتحقق أي نوع من الإجماع حول وجود عناصر محددة لحرية الصحافة ، وقد خضع تحديد مواصفات الصحافة الحرة لاجتهادات متنوعة ، وادعت الكثير من الدول أنها تطبق حرية الصحافة بشكل كامل ، وأن صحافتها تحظى بحرية غير مسبوقة ، وحصرت دول عديدة مفهوم حرية الصحافة في انعدام الرقابة المسبقة على النشر ، وأصبحت حرية الصحافة في العالم المعاصر مثل ليلى في الشعر العربي، تلك التي يدعى الجميع وصالها وهي بعيدة عنهم جميعاً ، ولا تقر بصحة هذه الادعاءات .

ولذلك فإن تحديد مواصفات الصحافة الحرة ، والعناصر الأساسية التي تحقق حرية الصحافة يعتبر نقطة انطلاق لتحقيق هذه الحرية .

عناصر حرية الصحافة

إن المواصفات التي نقدمها هنا يمكن أن تحدد بوضوح مدى اقتراب أو ابتعاد نظام صحفي عن حرية الصحافة ، وهذه المواصفات أو العناصر هي :

١ ـ التعددية والتنوع : فلابد أن تتوافر في أي مجتمع الصحف التي تكفي لنقل الآراء المختلفة في هذا المجتمع ، وكلما زاد نطاق التعددية الصحفية في المجتمع ، كلما زادت قدرة الصحافة في المجتمع على التعبير الحر عن جميع الأفكار والآراء الموجودة في المجتمع ، وإذا كانت التعددية السياسية ضرورية للمجتمع الديموقراطي حيث تقوم الأحزاب والاتجاهات والجمعيات والجماعات المختلفة بالمحافظة على حيوية المجتمع ومناقشة قضاياه ومشكلاته ، والتقدم إلى الجماهير ببرامج تهدف إلى تقديم حلول لمشكلاته وتحقيق تقدمه ، ومن ثم فإنها تحقق حق الشعب في تقرير مصيره وصنع مستقبله ، فإن الصحافة المتعددة هي الأداة التي تستخدمها الأحزاب والجماعات السياسية في هذه العملية .

وإذا كانت التعددية السياسية ضرورية للعملية الديموقراطية ، ويصعب أن نصف مجتمع بأنه ديموقراطي دون أن تتوفر فيه التعددية السياسية وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والجماعات السياسية ، فإنه من الصعب أيضاً أن نصف مجتمعاً بأنه ديموقراطي دون أن تتوفر فيه التعددية الصحفية .

وعدد الصحف التي تكفي حاجة المجتمع لتحقيق ديموقراطية الاتصال ، وإدارة ونقل المناقشة الحرة بين اتجاهاته السياسية تختلف من مجتمع إلى آخر ، فقد يبدو تعداد الصحف في مجتمع ما كبيراً لكنه لا يكفي حاجة المجتمع إلى الاتصال ، فبالرغم من أن تعداد الصحف في بريطانيا يمكن اعتباره كبيراً فقد عبر هارولد ويلسون رئيس الوزراء البريطاني عام ١٩٦٧ عن حاجة المجتمع البريطاني إلى صحف جديدة قومية وإقليمية توازي عدد الصحف الموجودة في ذلك الوقت ، كما عبر عن حاجة المجتمع البريطاني إلى تنوع الصحف ، وأن تمثل هذه الصحف وتعكس كل وجهات النظر الموجودة في المجتمع البريطاني[١] .

وطبقاً لإحصائيات مجلس الصحافة البريطاني في العام التالي لتصريح ويلسون (١٩٦٨) يتضح أنه كانت تصدر في بريطانيا في ذلك الوقت ١٠ صحف قومية يومية ، و١٥ صحيفة أحد قومية وإقليمية ، و١٠٢ صحيفة إقليمية يومية صباحية ومسائية ، و١١٦٠ صحيفة أسبوعية أو شبه أسبوعية بالإضافة إلى ٤٣٠٠ دورية[٢] .

ولاشك أن الأرقام توضح وجود نطاق واسع من التعددية الصحفية في الوقت الذى كان فيه ويلسون يعبر عن رغبته في أن يوجد ضعف هذا العدد من الصحف في بريطانيا .

وبالتالي فإن مقياس التعددية ليس هو الأرقام بل هو قدرة الصحف الموجودة على أن تعبر عن التعددية السياسية والفكرية في المجتمع ، وأن تمثل مصادر متعددة للمعرفة ، ذلك أن عدد الصحف الصادرة في المجتمع قد يكون كبيراً ، ومع ذلك فإنه توجد اتجاهات سياسية وفكرية في المجتمع محرومة من الاتصال بالجماهير من خلال الصحافة نتيجة لعدم قدرتها على إصدار الصحف سواء لارتفاع تكاليف إصدار الصحف كما في المجتمعات الغربية ، أو نتيجة للقوانين أو الممارسات السلطوية في الدول النامية التي تحظر على اتجاهات سياسية معينة إصدار الصحف ، كما يحدث في مصر حيث يحظر القانون على التيار الإسلامي تشكيل الأحزاب أو إصدار الصحف .

كما أن عدد الصحف قد يكون كبيراً لكن هذه الصحف تخضع للاحتكار سواء في ذلك احتكار السلطة كما في الدول النامية ، حيث تمتلك السلطة أو حزبها الواحد الكثير من الصحف ، أو الاحتكار الرأسمالي حيث تمتلك شركات كبرى الكثير من الصحف في الدول الغربية .

كما أن عدد الصحف قد يكون كبيراً لكن هذه الصحف غير متنوعة سواء في شخصيتها الصحفية أو منطلقاتها الفكرية وسياساتها التحريرية ، فقد تتركز اهتمامات الكثير من الصحف حول مجالات متشابهة خاصة في ظل المنافسة الشديدة بين الصحف على زيادة التوزيع ، وهو مايؤدي إلى التركيز على مجالات الرياضة والجرائم والفضائح والجنس ، في الوقت الذي يقل فيها اهتمامها بالقضايا الجادة المتعلقة بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما يزداد اهتمامها بالخبر ويقل اهتمامها بالتحليل الجاد والمتعمق للقضايا والأحداث المختلفة ، كما يقل اهتمامها بمقالات الرأي والتحقيقات وغيرها .

ولذلك فإن مقياس التعددية ليس هو عدد الصحف الصادرة ، ولكنه تعدد اهتمامات الصحف وتنوع سياساتها التحريرية ومنطلقاتها الفكرية ، وتعبيرها عن الاتجاهات السياسية والفكرية المتعددة في المجتمع .

يضاف إلى ذلك أن الصحف الصغيرة صاحبة الرسالة والموقف والمعبرة عن توجه سياسي وفكري معين تمثل إضافة كمية ونوعية للعملية الديموقراطية أكثر من الصحف الكبيرة التي يتضخم فيها الروتين المؤسسى مع تضخم حجمها وزيادة نشاطها ، وسعيها إلى تحقيق الربح، وقد عبر ولبور شرام عن هذا المعنى بقوله : « إنه عندما تصدر الصحيفة لعدد صغير من الأهالي في أية قرية أو مدينة صغيرة ، فإن الصحيفة في هذه الحالة هي الشعب نفسه هي لسان حال الشعب المعبرة عنه أمام السلطة أي الحكومة ، وفي الوقت نفسه فإن الشعب ينظر إلى الصحيفة باعتباره صاحبها فعلاً ، وكلما كبرت الصحف ونمت وتضخمت بعدت عن جمهرة الشعب ، ولم تعد تتحدث بلسانه ، ولم يعد الشعب يشعر بأنه صاحبها، بل تتحول الصحيفة إلى قوة أخرى من قوى السلطة »[٣] .

ولاشك أن ما يقوله شرام يجد الكثير من الأدلة على مصداقيته ، فالكثير من الصحف التي بدأت صحفاً صغيرة صاحبة رسالة وتوجه سياسي ، تحولت بعد أن كبرت إلى أداة للسلطة أو لرأس المال .

كما أن ما يقوله شرام يعبر عن حاجة أي مجتمع ديموقراطي إلى الكثير من الصحف الصغيرة صاحبة الرسالة ، وذات الخط السياسي والفكري المحدد . فهذه الصحف الصغيرة هي التي تمثل التعددية السياسية والفكرية في المجتمع وتعبر عنها .

ولقد أدركت بعض الدول مثل السويد حاجة المجتمع للحفاظ على الصحف الصغيرة وتنميتها ، فأقامت نظاماً لتقديم الإعانات إلى الصحف خاصة صحف الأحزاب السياسية على أسس متساوية .

وقد طرحت في الكثير من الدول فكرة ، مفادها أن على الدولة أن تقيم نفسها حارساً للتعددية ، فتوفر الإعانات لبعض المجموعات الضعيفة مالياً على أساس صفتها التمثيلية ، حتى لو كانت معارضة للسلطة القائمة وذلك لكي تحررها من سيطرة المصالح المالية ، فتضمن وجود أكبر تنوع ممكن من الأفكار والمعلومات[٤] .

لكن بعض الدول مثل بريطانيا رفضت فكرة تقديم المعونات للصحف التزاماً بالمبدأ الليبرالي الذي يقضي بعدم تدخل الحكومة في شئون الصحافة ، ومن هنا فقد طرحت مقترحات بديلة تهدف إلى زيادة التعددية والتنوع في الصحافة من أهمها ، إقامة جهاز تكون مهمته الأساسية إصدار صحف صغيرة ثم عرضها للبيع على الجمهور بشرط أن يكون مشتري الصحيفة لا يملك أيه صحيفة أخرى ، ولا يقوم ببيعها إلا بموافقة هذا الجهاز[٥] .

لكن هذه المقترحات لم تحظ بالقبول حتى الآن نتيجة خوف الصحفيين والقوى الديموقراطية في أوروبا من عواقب تدخل الدولة في شئون الصحافة .

وعلى أية حال فإن مخاوفهم قد جاءت نتيجة تراكم الخبرة التاريخية في علاقة الصحافة بالسلطة ، فليس من مصلحة أية سلطة حماية التعددية والتنوع ، وغالباً ما تقوم السلطة بفرض الكثير من القيود على تعددية الصحف وتنوعها .

وتستخدم السلطات في دول الجنوب الفقيرة في تبريرها لتقيد حرية الصحافة ومنع الأفراد من إصدار الصحف حجة أن ملكية الصحافة في الدول الغربية قد أصبحت مركزة في أيدي عدد قليل من الأشخاص أو الشركات ... وهذا صحيح ، لكنه لا يمكن أن يكون مبرراً لتقييد حرية إصدار الصحف ، فالقلق يسود الآن الدول الغربية لأنها ترى أن ظاهرة الاحتكار والتركيز تؤدي إلى تقليل التعددية والتنوع ، وأن الأفراد لم يعد بمقدورهم إصدار الصحف ، وبالتالي فإن التحدي الذي يواجه دول الشمال والجنوب معاً هو كيفية تحقيق أكبر قدر ممكن من التعددية والتنوع في مجال الصحافة .

إن حماية التعددية والتنوع في مجال الصحافة ضرورة لتحقيق الحريات العامة وحماية حقوق الإنسان ، وتحقيق الديموقراطية ، ولا يمكن أن تتحقق التعددية والتنوع إلا بحماية حق الأفراد والجماعات السياسية والفكرية والأحزاب في إصدار الصحف ، وفي الوقت نفسه كسر احتكار الدولة أو الحزب الواحد أو الشركات الرأسمالية الكبرى للصحافة .

٢ ـ انعدام القيود : هناك الكثير من أنواع القيود التي تفرضها السلطات على حرية الصحافة، وكثيراً ما تبرر السلطات فرض هذه القيود بحجة وقاية الأمن والنظام ، لكن تحليل هذه القيود يكشف عن أنها تستهدف تحقيق غايات سياسية هي تمكين الحكام من

السيطرة على الصحافة ، وبالتالي السيطرة على الشعب ، وتمثل هذه القيود شذوذاً في النظام الديموقراطي بما تعطيه للإدارة من سلطات واسعة تصل إلى درجة الديكتاتورية في بعض الأحيان[٦] .

وفي جميع دول العالم تتعدد القيود على حرية الصحافة وتتنوع ، فهناك قيود على حرية إصدار الصحف ، إذ تفرض السلطات في كثير من الدول إجراءات قاسية على عملية إصدار الصحف ، يجعل عملية إصدار صحيفة منحة من السلطة تعطيها لمن تضمن ولاءه لها . ويعتبر قيد الحصول على ترخيص مسبق من السلطة هو أكثر أنواع القيود على حرية إصدار الصحف خطورة ، وفي كثير من الأحيان لا يشترط القانون على الإدارة توضيح الأسباب التي تبني عليها رفضها لإصدار الصحيفة ، كما أنه يحيل نظر الطعون في رفض السلطات لإصدار الصحف إلى جهات قضائية استثنائية ، وهو ما يحرم المواطنين من حق اللجوء إلى القاضي الطبيعي .

إن القيود المفروضة على إصدار الصحف من أشد القيود خطورة على حرية الرأي والتعبير وعلى حرية الصحافة ، ومع ذلك فإن هناك قيوداً أخرى تفرضها القوانين على إنتاج الصحف ، حيث تفرض القوانين حظراً على نشر الكثير جداً من الموضوعات والمواد الصحفية التي تتناول جوانب سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ، ثم تبالغ القوانين في فرض العقوبات على نشر الكثير من المواد الصحفية ، وهو ما يجعل الصحفيين يلجأون إلى التكيف مع هذه القوانين ، وفرض الرقابة الذاتية على ما يكتبونه خوفاً من العقوبات التي تتضمنها هذه القوانين ، وهو ما يقيد في النهاية تعبير المضمون الذي تقدمه الصحيفة عن الصحفيين وعن المجتمع كله ، ولكي يعبر مضمون الصحف عن المجتمع فإنه لابد من إلغاء جميع العقوبات التي يمكن أن يتعرض لها الصحفيون نتيجة لما ينشرونه من معلومات أو ما يقدمونه من آراء .

كما أن القيود القانونية يمكن أن تحد من نطاق التعددية والتنوع في مجال الصحافة ، فما زالت هناك قوانين متخلفة تستخدم عقوبة تعطيل الجريدة ، لمدد محددة أو إلغاء الجريدة كما في قانون العقوبات المصري ، وهي بذلك لا تكتفي بمعاقبة الصحفي الذي قام بنشر المعلومات أو الرأي موضوع الجريمة ، بالإضافة إلى رئيس تحرير الجريدة ، بل إنها تفرض عقوبة على هيئة تحرير الجريدة كلها ، وعلى الجمهور الذي ارتبط بهذه الجريدة ،

وذلك بتعطيل الجريدة أو إلغائها بالرغم من أن الدستور يحظر إنذار الصحف أو وقفها أو إلغاءها .

وعلى ذلك فإنه لكي تتحقق التعددية الصحفية في المجتمع الديموقراطي ولتعبر عن التعددية السياسية والفكرية فإنه لابد من إلغاء الكثير من القيود القانونية التي تتحكم في مضمون الصحف .

٣ ـ انعدام الرقابة : والرقابة المسبقة على النشر هي أكثر القيود التي تفرض على حرية الصحافة قسوة ، إذ في ظلها تفقد الهيئة التحريرية للصحيفة القدرة على تشكيل مضمون الصحيفة أو أن تقدم مضموناً يعبر عن آراء أعضاء هيئة تحريرها ، أو كفاءتهم في القيام بوظيفة الصحافة الحرة ، فالرقيب هو الذي يتحكم في مضمون الصحيفة عن طريق حظر نشر ما تقدمه له هيئة تحرير الصحيفة من أخبار ومواد صحفية ، وبالتالي فإن المنتج النهائي وهو الصحيفة بما تحمله من مضمون لايعبر عن إرادة هيئة تحرير الصحيفة بقدر ما يعبر عن إرادة الرقيب والسلطة التي يمثلها .

والهدف الرئيسي للرقابة هو دائماً حجب المعلومات عن الجماهير ، وحظر نشر أي نقد للسلطة لكن السلطة في الكثير من الأحيان لا تكتفي بذلك بل تستغل الرقابة لتحقيق أهداف أخرى هي التحكم في المعرفة التي يتلقاها الجمهور ، وتعبئة الجماهير لتحقيق الأهداف التي تريدها السلطة ، والترويج للسياسات التي تنفذها السلطة وتبرير قراراتها .

لكن الرقابة العسكرية المباشرة قد تكون أقدر على المنع دائماً ، لكنها أقل قدرة على أن تحقق أهداق السلطة في الترويج لسياساتها وتبريرها ، وتعبئة الجماهير لتحقيق أهدافها ، والرقابة الذاتية التي يمارسها رؤساء التحرير المعينون من قبل السلطة في المؤسسات التي تمتلكها الدولة ، تكون أقدر على توجيه سياسات تحرير الصحف بما يحقق أهداف السلطة.

٤ ـ حرية الصحافة في الحصول على المعلومات ونشرها : ظلت مفاهيم حرية الصحافة لفترات طويلة تدور حول حرية التعبير عن الرأي ، ولكن مع تطور الصحافة ، وتطور الفكر الإنساني فيما يختص بحقوق الإنسان انتقل الاهتمام إلى حرية الحصول على المعلومات ، والحقائق ، وكان مفهوم حرية المعلومات يتركز في حق المواطن في الحصول على المعلومات التي من شأنها أن تؤثر في حياته اليومية ، وتيسر له اتخاذ القرارات ، ولكن

اتسع نطاق الحق في المعلومات هذا عندما أتاحت التكنولوجيات الجديدة تحسين فرص الوصول إلى المعلومات على نطاق الدولة ، وبعد ذلك على نطاق عالمي ، وكان الجانب الآخر لهذه الحرية هو حرية الصحفي في الحصول على المعرفة في شكل حقائق ووثائق ، وإزاحة السرية التي تكتنف كثير من شئون الدولة ، وحرية الصحفي في نشر المعلومات التي حصل عليها(٧) .

إن فتح مصادر الأنباء والمعلومات أمام الصحفيين : والاعتراف بحقهم في الاطلاع على كل ما يطلبون الاطلاع عليه من وثائق الدولة هو من أهم الأسس التي تقوم عليها حرية الصحافة ، فإغلاق مصادر الأنباء أمام الصحفيين واحتكار هيئة أو مؤسسة أو سلطة للمعلومات ، يجعلها في موقع المتحكم في مضمون الصحف ، وفيما يقدم للجمهور من معلومات ، فعلى سبيل المثال تستطيع السلطات فرض التعتيم الإعلامي على الكثير من الأحداث والقضايا والوثائق بالرغم من أنها قد تكون في الكثير من الأحيان ذات أهمية كبيرة للشعوب مثل الوثائق الخاصة بالمفاوضات والمعاهدات مع الدول الأخرى ، وما تتضمنه أحياناً من بنود سرية قد تشكل خطورة على مستقبل الشعوب أو على حقوقها ، أو على سيادة الدول على أرضها ، وقد تتضمن تنازلات للأعداء لا يرضى عنها الشعب ، ولذلك تلجأ السلطة إلى فرض حصار على مثل هذه الوثائق بحيث لا يعرفها الشعب إلا بعد فترات طويلة جداً من الزمن .

كما أن السلطة التي تتحكم في المعلومات تتحكم في المعرفة التي يتلقاها الجمهور عن الأحداث ، وتستطيع بذلك توجيه الجمهور أو تضليله ، وعلى سبيل المثال قامت قيادة القوات الأمريكية خلال حرب الخليج بمنع مراسلي الصحف ووكالات الأنباء ووسائل الإعلام الأخرى من الدخول إلى الميدان لتغطية الأحداث ، وانفرد المتحدث الرسمي باسم قيادة القوات الأمريكية بالتحكم في المعلومات التي تنساب إلى الجمهور حول الأحداث ، وبالتالي كان لهذا التحكم في انسياب المعلومات تأثيراً يشبه تأثير فرض الرقابة على الصحف ووسائل الإعلام .

لذلك فإنه من الضروري حماية حق الصحفيين في الحصول على الأنباء والمعلومات والبيانات والإحصائيات من مصادرها الأصلية ، كما لابد من حماية حق الصحفيين في نشر هذه المعلومات ففي بعض الأحيان يستطيع الصحفي الحصول على المعلومات لكنه لا

يستطيع نشرها نتيجة لقيود أخرى ثم فرضها على حرية الصحافة مثل الرقابة ، أو حظر نشر موضوعات معينة .

وفي بعض الأحيان يستطيع صحفي نشر ما حصل عليه من معلومات والانفراد بنشرها نتيجة لعلاقته بالسلطة في الوقت الذي تمنع فيه السلطة الصحفيين الآخرين من نشر هذه المعلومات ، وقد حدث ذلك كثيراً خلال فترة الستينيات في مصر حيث انفردت الأهرام بنشر الكثير من الأحداث ، في الوقت الذي حصلت فيه الصحف الأخرى على المعلومات الكافية عن هذه الأحداث لكنها لم تستطع نشرها لأن الرقابة قد قامت بحظر نشرها في هذه الصحف بينما سمحت السلطة بنشرها في الأهرام نتيجة لعلاقة محمد حسنين هيكل القوية بالسلطة .

إن الصحافة بهذا المفهوم لايمكن أن تتحقق إلا في مجتمع ديموقراطي ، تستمد فيه السلطة شرعيتها من اختيار الشعب لها عبر الأساليب الديموقراطية ، وتعترف بحق الشعب عبر الأساليب نفسها في تغييرها وقتما يشاء ، وفي الرقابة عليها من خلال برلمان منتخب انتخاباً حراً ، وأحزاب متعددة وصحافة حرة .

كما أن مجال التغيير مفتوح عبر الأسلوب الديموقراطي ، ومن خلال الالتزام باختيار الشعب عبر صناديق الانتخابات ، والصحافة الحرة ضرورية لتحقيق هذا التغيير السلمي ، وكفالة حق الشعب في الاختيار الحر ، وتوعية الشعب بإعطائه المعرفة الكافية حول القضايا والمشكلات في المجتمع والبرامج التي تقدمها الأحزاب لحل هذه المشكلات .

يضاف إلى ذلك أن الصحافة الحرة المتعددة والمتنوعة هي التي تستطيع أن تزود نواب البرلمان بالكثير من البيانات والحقائق التي يمكن أن يستخدموها في الرقابة على أجهزة الحكومة ، كما تنقل لهم آراء الشعب ومشكلاته ، وفي الوقت نفسه تنقل المناقشات البرلمانية وهو ما يشجع النواب على زيادة نشاطهم البرلماني في حل مشاكل المجتمع والرقابة على السلطة .

ومن هنا فإنه إذا كانت الديموقراطية هي البيئة المناسبة التي تعيش فيها وتزدهر الصحافة الحرة فإن الصحافة الحرة بدورها من أهم أدوات تحقيق الديموقراطية ونموها وازدهارها .

هوامش التمهيد

(١) - Seymour - ure Colin, The Press, Politics and the Public, (London : Methuen and Co limited,1968) P20 .

(٢) - The Press Council,The Press and the People, Automn 1968, P 148

(٣) سامي عزيز ، الصحافة مسئولية وسلطة ، (القاهرة : دار التعاون ، د . ت) ، ص ١١١ .

(٤) اليونسكو (لجنة ماكبرايد) ، أصوات متعددة وعالم واحد ، (الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٨١) ، ص ٦٦ .

(٥) - Negrine Ralph, Politics and mass media in Britain, London : Routledge, 1989, P 65 .

(٦) محمد عصفور ، وقاية النظام الاجتماعي باعتبارها قيداً على الحريات العامة ، رسالة دكتوراة ، (جامعة القاهرة : كلية الحقوق ، ١٩٦١) ، ص ١٤٦ .

(٧) اليونسكو (لجنة ماكبرايد) ، م . س . ذ ، ص ٦١ .